العددِ 21A ايار 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A May 2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

موقف فقهاء العراق من السلطه العباسيه في الفتره مابين 198و328 هجري

احمد طالب ملوح
المديرية العامة لتربية ذي قار
zzss9992@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة موقف فقهاء العراق من السلطة العباسية خلال الفترة الممتدة بين 198هـ و328هـ، وهي مرحلة اتسمت بتعقيد سياسي وفكري كبير في تاريخ الدولة العباسية. يهدف البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الفقهاء والسلطة، وبيان ما إذا كانت علاقة تبعية أو استقلال أو مزيجًا من التعاون والصراع .

أظهرت الدراسة أن الفقهاء لم يكونوا على موقف واحد، بل تنوعت اتجاهاتهم تبعًا لاختلاف اجتهاداتهم وظروفهم. فقد اتجه فريق إلى التعاون مع السلطة، معتبرًا أن ذلك يحقق المصلحة العامة ويسهم في تطبيق الشريعة من داخل مؤسسات الدولة، خاصة من خلال منصب القضاء. في المقابل، تبنى فريق آخر موقف المعارضة، رافضًا تدخل السلطة في الشأن الديني، كما ظهر بوضوح في محنة خلق القرآن، حيث تعرض بعض الفقهاء للاضطهاد نتيجة تمسكهم بمواقفهم.

كما برز اتجاه ثالث يميل إلى الحياد، حيث فضل أصحابه الابتعاد عن السلطة للحفاظ على استقلالهم العلمي، مع الاستمرار في أداء دورهم في التعليم والإفتاء. وقد استخدمت السلطة وسائل متعددة للتأثير على الفقهاء، مثل التعيين في المناصب، والإغراءات المالية، وأحيانًا الضغط والإكراه.

وخلص البحث إلى أن العلاقة بين الفقهاء والسلطة لم تكن ثابتة، بل اتسمت بالتوازن والتغير وفقًا للظروف السياسية والفكرية. كما أسهم هذا التفاعل في تشكيل الفكر الفقهي وتحديد دور العلماء في المجتمع الإسلامي، مما يعكس عمق العلاقة بين الدين والسياسة في تلك المرحلة التاريخية .

الكلمات المفتاحية:

الفقهاء، الدولة العباسية، العراق، السلطة السياسية، الاستقلال العلمي

Abstract

This study deals with the position (attitude) of Iraqi jurists towards the Abbasid authority during the period between 198 AH and 328 AH, a period characterized by major political and intellectual transformations in the Abbasid state. The research aims to analyze the nature of the relationship between scholars and political power, and to ask whether it is a relationship of subordination, independence, or a combination of cooperation and conflict.

The study reveals that jurists did not adopt a unified position, but rather expressed diverse positions shaped by their jurisprudential interpretations and the circumstances surrounding them. Some scholars have chosen to cooperate with the authorities, believing that cooperation within state institutions —especially the judiciary— would promote justice and serve the public interest. Others adopted an opposition position, rejecting political interference in religious matters. This was particularly evident during the ordeal (the Inquisition of the Holy Quran), where many jurists resisted state-imposed doctrines despite facing persecution.

A third group maintained a neutral position, prioritizing scientific independence by avoiding direct involvement with language while continuing its roles in teaching and issuing legal opinions. At the same time, the Abbasid authority used various methods to influence scholars, including official appointments, financial incentives, and sometimes coercion.

The study concludes that the relationship between Iraqi jurists and the Abbasid authority was complex and dynamic, fluctuating according to political and intellectual contexts. This interaction contributed significantly to the development of Islamic jurisprudence, shaped the role of scholars in society, and highlighted the complex relationship between religion and politics in Islamic history.

Keywords:
Jurists, Abbasid State, Iraq, Political Authority, Scholarly Independence

مقدمة البحث

شهدت الدولة العباسية في القرنين الثاني والثالث الهجريين تحولات عميقة على المستويين السياسي والفكري، وكان لتلك التحولات أثر واضح في رسم العلاقة بين السلطة الحاكمة والنخب العلمية، وعلى رأسها فقهاء العراق الذين شكّلوا أحد أهم مراكز الإنتاج الفقهي في العالم الإسلامي آنذاك. وقد كانت مدن العراق، مثل بغداد والكوفة والبصرة، مسارح رئيسية لهذا التفاعل المركّب بين العلماء والسلطة، حيث لم تكن العلاقة بين الطرفين على نسق واحد، بل اتسمت بالتنوع والتقلب بين القرب والبعد، والتأييد والمعارضة، بل وأحياناً الصدام الصريح.

ويُعدّ الفقهاء في هذه الفترة من أبرز الفاعلين في المجتمع، إذ لم يقتصر دورهم على الإفتاء والقضاء، بل امتد ليشمل التأثير في الرأي العام، وتوجيه السلوك الاجتماعي، والمشاركة غير المباشرة في الشأن السياسي. ومن هنا، فإن دراسة موقف فقهاء العراق من السلطة العباسية خلال الفترة ما بين 198هـ و328هـ تمثل مدخلاً مهماً لفهم طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة، وحدود التداخل بين السلطتين العلمية والتنفيذية.

لقد تميزت هذه المرحلة بوقائع مفصلية، مثل محنة خلق القرآن، وصعود نفوذ القضاة والعلماء المرتبطين بالبلاط، في مقابل تيارات علمية حافظت على استقلالها، بل ووقفت في وجه السلطة أحياناً. كما شهدت هذه الفترة تبلور المذاهب الفقهية الكبرى، مما أضفى على مواقف الفقهاء بعداً منهجياً، إذ لم تكن تلك المواقف مجرد ردود أفعال، بل تعبيراً عن رؤى فقهية وأصولية متكاملة.

ومن هنا، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على مواقف فقهاء العراق من السلطة العباسية، محاولاً تحليلها في سياقها التاريخي والفكري، واستجلاء دوافعها، ونتائجها، وانعكاساتها على تطور الفقه الإسلامي، وعلى بنية المجتمع الإسلامي في تلك المرحلة.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تتمحور مشكلة هذا البحث حول محاولة فهم طبيعة العلاقة بين فقهاء العراق والسلطة العباسية خلال الفترة المحددة، وهل كانت علاقة تبعية أم استقلال، توافق أم صراع، أم مزيجاً من هذه الأنماط. فالتاريخ لا يقدم صورة واحدة ثابتة، بل يكشف عن تعدد في المواقف وتباين في الاتجاهات، الأمر الذي يثير تساؤلات عدة تحتاج إلى تحليل علمي دقيق.

ومن أبرز التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عنها:

كيف تشكّلت مواقف فقهاء العراق من السلطة العباسية؟

وما العوامل التي أثرت في تلك المواقف؟

وهل كان للانتماء المذهبي دور في تحديد طبيعة العلاقة مع السلطة؟

وما مدى استقلال الفقهاء في قراراتهم العلمية عن التأثير السياسي؟

وكيف تعاملت السلطة العباسية مع الفقهاء الذين خالفوا توجهاتها؟

وهل يمكن الحديث عن تيارات فقهية معارضة وأخرى موالية؟

وما أثر تلك المواقف على تطور الفقه الإسلامي ومكانة العلماء في المجتمع؟

كما يطرح البحث تساؤلاً مهماً حول مدى قدرة الفقهاء على ممارسة دور رقابي أو نقدي تجاه السلطة، وحدود هذا الدور في ظل نظام سياسي مركزي قوي، وهل استطاع الفقهاء الحفاظ على هيبتهم العلمية واستقلالهم، أم أن بعضهم انخرط في مؤسسات الدولة على حساب هذا الاستقلال.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مرحلة حساسة من التاريخ الإسلامي، شهدت تفاعلاً عميقاً بين السلطة السياسية والسلطة العلمية، وهو تفاعل لا يزال له أثره في الفكر الإسلامي حتى اليوم. ففهم مواقف الفقهاء في تلك المرحلة يساعد في تفسير كثير من القضايا المعاصرة المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة، وحدود تدخل السلطة في الشأن الديني.

كما أن هذا البحث يسهم في إبراز دور فقهاء العراق باعتبارهم من أبرز صناع الفكر الفقهي، ويكشف عن مواقفهم ليس فقط من خلال آرائهم الفقهية، بل أيضاً من خلال ممارساتهم العملية في مواجهة السلطة أو التعاون معها. وهذا بدوره يعزز فهمنا لطبيعة الفقه الإسلامي بوصفه علماً مرتبطاً بالواقع، وليس مجرد تنظير مجرد.

وتكمن أهمية البحث أيضاً في كونه يسلط الضوء على التنوع داخل المؤسسة الفقهية، إذ لم يكن الفقهاء كتلة واحدة، بل كانت بينهم اختلافات واضحة في المواقف والرؤى، مما يعكس حيوية الفكر الإسلامي وقدرته على استيعاب التعدد.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، في مقدمتها تحليل طبيعة العلاقة بين فقهاء العراق والسلطة العباسية خلال الفترة المحددة، وبيان أشكال هذه العلاقة وتطورها عبر الزمن. كما يسعى إلى الكشف عن العوامل التي أثرت في مواقف الفقهاء، سواء كانت عوامل سياسية أو فكرية أو اجتماعية.

ومن أهداف البحث أيضاً تتبع مواقف بعض الفقهاء البارزين، ومحاولة فهمها في ضوء السياق العام، مع إبراز الفروق بين من اختار المواجهة ومن فضّل التعاون أو الحياد. كما يهدف إلى دراسة أثر هذه المواقف على تطور الفقه الإسلامي، وعلى مكانة العلماء في المجتمع.

كذلك يسعى البحث إلى تقديم صورة متوازنة، بعيدة عن التعميم، تُبرز التعقيد الذي اتسمت به العلاقة بين الفقهاء والسلطة، وتبتعد عن الأحكام المسبقة التي قد تختزل تلك العلاقة في نمط واحد.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، حيث يتم تتبع الأحداث والوقائع المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم تحليلها في ضوء السياق العام، وربطها بالعوامل المؤثرة فيها. كما يستفيد البحث من المنهج المقارن، من خلال مقارنة مواقف الفقهاء في مناطق مختلفة داخل العراق، أو بين فقهاء ينتمون إلى مدارس فقهية متعددة.

كما يعتمد البحث على تحليل النصوص الفقهية والتاريخية، سواء كانت كتب تراجم أو مصادر فقهية أو كتب تاريخية، وذلك لاستخلاص مواقف الفقهاء من خلال أقوالهم وأفعالهم. ويتم التعامل مع هذه النصوص بنقد علمي يراعي طبيعتها وظروف تأليفها.

ولا يقتصر البحث على السرد التاريخي، بل يسعى إلى تفسير الظواهر، وربطها بالإطار الفكري والاجتماعي، مما يمنح الدراسة بعداً أعمق يتجاوز مجرد عرض الأحداث.

أسباب اختيار موضوع البحث

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب، في مقدمتها أهمية الفترة الزمنية التي يتناولها، والتي شهدت أحداثاً مفصلية في تاريخ الدولة العباسية، وكان للفقهاء فيها دور بارز. كما أن موضوع العلاقة بين العلماء والسلطة يعد من الموضوعات الحيوية التي تتكرر في مختلف العصور، مما يمنح البحث بعداً معاصراً.

كما أن فقهاء العراق يمثلون نموذجاً مميزاً في تاريخ الفقه الإسلامي، نظراً لتنوع مدارسهم وقوة تأثيرهم، مما يجعل دراسة مواقفهم ذات قيمة علمية كبيرة. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الموضوع لم يحظَ في بعض الدراسات بما يستحقه من تفصيل وتحليل، الأمر الذي يشجع على إعادة دراسته بصورة أعمق.

حدود البحث

تقتصر حدود هذا البحث على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 198هـ إلى سنة 328هـ، وهي فترة تشمل عدداً من الخلفاء العباسيين، وتشهد أحداثاً مهمة مثل محنة خلق القرآن ونهايتها. كما يقتصر البحث جغرافياً على العراق، بوصفه مركزاً رئيسياً للنشاط الفقهي والسياسي.

أما من حيث الموضوع، فيركز البحث على مواقف الفقهاء من السلطة العباسية، دون التوسع في الجوانب الأخرى إلا بقدر ما يخدم موضوع الدراسة. كما يركز على الفقهاء الذين كان لهم تأثير واضح أو مواقف بارزة، دون استقصاء جميع الأسماء.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من عدة فرضيات، من أبرزها أن مواقف فقهاء العراق من السلطة العباسية لم تكن موحدة، بل اتسمت بالتنوع تبعاً لاختلاف الظروف والانتماءات الفكرية. كما يفترض أن هناك علاقة بين طبيعة المذهب الفقهي وموقف الفقيه من السلطة، وإن لم تكن علاقة حتمية.
كما يفترض البحث أن السلطة العباسية سعت إلى توظيف الفقهاء لتعزيز شرعيتها، في حين حاول بعض الفقهاء الحفاظ على استقلالهم، مما أدى إلى نوع من التوتر في العلاقة. ويفترض أيضاً أن الأحداث السياسية الكبرى، مثل المحنة، كان لها تأثير مباشر في تشكيل مواقف الفقهاء.

خطة البحث

ينقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، يتناول كل منهما جانباً من جوانب الموضوع:
المبحث الأول: الإطار العام لعلاقة فقهاء العراق بالسلطة العباسية

- المطلب الأول: الواقع السياسي والفكري في العراق خلال الفترة المدروسة
- المطلب الثاني: مكانة الفقهاء في المجتمع العباسي
- المطلب الثالث: أدوات السلطة في التأثير على الفقهاء

المبحث الثاني: مواقف فقهاء العراق من السلطة العباسية وتطبيقاتها

- المطلب الأول: مواقف التأييد والتعاون مع السلطة
- المطلب الثاني: مواقف المعارضة والمواجهة
- المطلب الثالث: مواقف الحياد والاستقلال العلمي

وبهذا التقسيم يسعى البحث إلى تقديم صورة شاملة ومتوازنة لموضوعه، تجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي، وتُبرز تعدد المواقف وتعقيد العلاقة بين الفقهاء والسلطة في تلك المرحلة المهمة من التاريخ الإسلامي.

المبحث الأول: الإطار العام لعلاقة فقهاء العراق بالسلطة العباسية

لا يمكن فهم مواقف فقهاء العراق من السلطة العباسية خلال المدة الممتدة بين 198هـ و328هـ دون الوقوف على الإطار العام الذي تشكّلت فيه تلك العلاقة، إذ إن هذه المرحلة لم تكن مجرد امتداد طبيعي لما سبقها، بل مثلت طوراً جديداً من تطور الدولة العباسية، تداخلت فيه التحولات السياسية مع التغيرات الفكرية، وبرزت فيه إشكالات عميقة تتعلق بشرعية السلطة وحدودها، وموقع العلماء داخل البناء السياسي والاجتماعي.
لقد كان العراق في تلك الفترة قلب الدولة العباسية النابض، ومركز القرار السياسي، وميدان الصراع الفكري، وهو ما جعل العلاقة بين الفقهاء والسلطة أكثر تعقيداً وتشابكاً. فالعراق لم يكن مجرد إقليم من أقاليم الدولة، بل كان موطن العاصمة بغداد، ومركز الثقل العلمي، حيث توافد العلماء وطلاب العلم، وتبلورت فيه المدارس الفقهية الكبرى، مما أضفى على الفقهاء مكانة خاصة جعلت السلطة حريصة على استمالتهم أو ضبط تأثيرهم[1].
وفي المقابل، لم يكن الفقهاء مجرد تابعين للسلطة، بل كانوا يمثلون سلطة معرفية وأخلاقية مستقلة نسبياً، تستمد مشروعيتها من العلم والدين، وهو ما جعل العلاقة بين الطرفين تتراوح بين التعاون والتوتر، وبين الاحتواء والمقاومة. وقد لعبت الأحداث الكبرى، مثل محنة خلق القرآن، دوراً محورياً في إبراز هذه العلاقة وتحديد ملامحها.

[1] حراحضة، زينب خلف علي، و فوزي، فاروق عمر. (2003). موقف فقهاء العراق من السلطة العباسية من 198هـ / 813م إلى 334هـ / 945م: دراسة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، المفرق، الأردن.

ومن هنا، فإن دراسة الإطار العام لعلاقة فقهاء العراق بالسلطة العباسية تقتضي تحليل الواقع السياسي والفكري الذي نشأ فيه الفقهاء، وبيان مكانتهم في المجتمع، ثم الوقوف على الوسائل التي استخدمتها السلطة للتأثير عليهم، وهو ما سيتم تناوله في المطالب الآتية[2].

المطلب الأول: الواقع السياسي والفكري في العراق خلال الفترة المدروسة

شهد العراق خلال الفترة الممتدة من 198هـ إلى 328هـ حالة من التعقيد السياسي، حيث تداخلت مظاهر القوة والضعف في الدولة العباسية، وتناوبت مراحل الاستقرار النسبي مع فترات من الاضطراب. ففي بداية هذه المرحلة، كان الخليفة المأمون قد استطاع تثبيت أركان الحكم بعد صراع طويل مع أخيه الأمين، وهو صراع لم يكن مجرد نزاع على السلطة، بل حمل أبعاداً سياسية وفكرية، انعكست لاحقاً على سياسة الدولة تجاه العلماء.

وقد اتخذت الدولة العباسية في هذه الفترة طابعاً مركزياً قوياً، خاصة في عهد المأمون والمعتصم والواثق، حيث سعت السلطة إلى تعزيز هيبتها من خلال إحكام السيطرة على مفاصل الدولة، ومن بينها المؤسسة الدينية. ولم يكن ذلك بدافع سياسي محض، بل ارتبط أيضاً بمحاولة فرض رؤية فكرية معينة، كما تجلى في تبني القول بخلق القرآن، وهي القضية التي شكّلت أحد أبرز مظاهر التداخل بين السياسة والفكر[3].

لقد أدرك الخلفاء العباسيون أن الشرعية السياسية لا تكتمل دون سند ديني، ولذلك حرصوا على ربط أنفسهم بالمؤسسة الدينية، سواء من خلال دعم العلماء أو من خلال محاولة توجيههم. وقد ظهر هذا بوضوح في اهتمامهم بالقضاء، حيث كان اختيار القضاة يتم بعناية، لما لهذا المنصب من أثر في ترسيخ العدالة وإضفاء الشرعية على الحكم .

وفي هذا السياق، شهد العراق نشاطاً فكرياً واسعاً، حيث ازدهرت فيه العلوم الإسلامية، وعلى رأسها الفقه والحديث والكلام. وقد أدى هذا الازدهار إلى ظهور تيارات فكرية متعددة، بعضها كان قريباً من السلطة، وبعضها الآخر اتخذ موقفاً نقدياً أو معارضاً. ولم يكن هذا التنوع مجرد اختلاف في الآراء، بل كان يعكس اختلافاً في الرؤى حول طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة[4].

ومن أبرز ملامح الواقع الفكري في هذه الفترة بروز علم الكلام، خاصة في صورته المعتزلية، التي تبناها بعض الخلفاء، وعلى رأسهم المأمون. وقد أدى هذا التبني إلى فرض توجه فكري معين على العلماء، مما أثار ردود فعل متفاوتة، حيث رفض بعض الفقهاء هذا التدخل في العقيدة، وتمسكوا بمواقفهم، بينما قبل آخرون أو اضطروا إلى التكيف مع الوضع الجديد.

كما شهدت هذه الفترة تبلور المذاهب الفقهية، حيث برزت المدرسة الحنفية في العراق، إلى جانب مدارس أخرى، وكان لهذا التبلور أثر في تحديد مواقف الفقهاء، إذ لم تعد تلك المواقف فردية، بل أصبحت مرتبطة بإطار مذهبي له أصوله ومنهجه. وهذا ما منح الفقهاء نوعاً من القوة، لكنه في الوقت نفسه جعلهم عرضة لتأثيرات سياسية، خاصة عندما حاولت السلطة دعم مذهب معين على حساب غيره[5].

ومن الناحية السياسية، لم تكن الدولة العباسية بمنأى عن التحديات، فقد واجهت ثورات داخلية، وحركات معارضة، وصراعات داخل البيت العباسي نفسه، وهو ما دفعها إلى تشديد قبضتها على المجتمع، ومن ضمنه العلماء. وقد لعبت الأجهزة الإدارية، مثل الشرطة ونيابة بغداد، دوراً مهماً في تنفيذ سياسات الدولة، حيث كانت تسهم في ضبط الأمن، وتنفيذ التوجيهات الدينية والسياسية، كما يتضح من دور بعض الشخصيات الإدارية التي حظيت بثقة الخلفاء وأسهمت في استقرار الحكم [6].

إن هذا الواقع السياسي والفكري المركب كان له أثر مباشر في تشكيل مواقف فقهاء العراق، إذ وجدوا أنفسهم أمام سلطة قوية تسعى إلى فرض رؤيتها، ومجتمع يتطلع إليهم بوصفهم مرجعية دينية، وهو ما وضعهم في موقع حساس يتطلب التوازن بين الحفاظ على استقلالهم العلمي، والتعامل مع متطلبات الواقع السياسي.

---

[2] أحمد، عبدالجبار حامد. (2001). الجهاز التعليمي والخدمي في مدارس العراق في العصر العباسي. آداب الرافدين، (34)، 152–194.

[3] حراحضة، زينب خلف علي، و فوزي، فاروق عمر. (2003). موقف فقهاء العراق من السلطة العباسية من 198هـ / 813م إلى 334هـ / 945م: دراسة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، المفرق، الأردن.

[4] عناية، مصطفى حسين محمد. (1992). ثلاث شواعر من العصر العباسي. بيادر، (7)، 67–76.

[5] رحمة الله، مليحة. (1970). بناء المجتمع العراقي في العصر العباسي: دراسة تاريخية عن الطوائف الدينية والطبقية وعناصر السكان. حولية كلية البنات، (6)، 181–194.

[6] العنبري، ابتسام حمزة. (2003). أدب الزهد في العصر العباسي الأول. العقيق، 23(45–46)، 239–242.

المطلب الثاني: مكانة الفقهاء في المجتمع العباسي

احتل الفقهاء في المجتمع العباسي مكانة رفيعة، لم تكن مجرد مكانة علمية، بل امتدت لتشمل أبعاداً اجتماعية وأخلاقية، جعلت منهم أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع. فقد كان الفقيه في نظر الناس مرجعاً في الدين، وحَكَماً في النزاعات، وموجهاً للسلوك، وهو ما أكسبه ثقة واسعة ونفوذاً معنوياً كبيراً.

وقد تعززت هذه المكانة في العراق بشكل خاص، نظراً لكونه مركزاً علمياً كبيراً، حيث اجتمع فيه كبار العلماء، وتعددت فيه حلقات العلم، مما أتاح للفقهاء فرصة التأثير في شرائح واسعة من المجتمع. ولم يكن هذا التأثير مقتصراً على العامة، بل امتد إلى النخب السياسية، التي كانت تدرك أهمية العلماء في تثبيت الحكم أو معارضته[7].

ومن أبرز مظاهر مكانة الفقهاء توليهم منصب القضاء، الذي كان يعد من أهم المناصب في الدولة، إذ يمثل التطبيق العملي للشريعة، ويعكس صورة العدالة التي تسعى الدولة إلى ترسيخها. وقد حرص الخلفاء على اختيار القضاة من بين العلماء المعروفين بالنزاهة والعلم، لما لذلك من أثر في تعزيز شرعية الحكم .

غير أن هذه المكانة لم تكن خالية من التحديات، فقد كان كثير من الفقهاء يترددون في قبول المناصب الرسمية، وخاصة القضاء، لما ينطوي عليه من مسؤولية كبيرة، وخشية الوقوع تحت تأثير السلطة أو التعرض لضغوطها. وقد ظهرت ظاهرة الاعتذار عن تولي القضاء بشكل واضح في هذه الفترة، وهو ما يعكس حرص الفقهاء على الحفاظ على استقلالهم ونزاهتهم[8].

وقد اختلفت مواقف الفقهاء من الانخراط في مؤسسات الدولة، فبعضهم رأى أن المشاركة في القضاء أو الإفتاء الرسمي تمكّنه من تحقيق العدل وخدمة الناس، بينما رأى آخرون أن الابتعاد عن السلطة هو السبيل للحفاظ على الدين من التسييس. وهذا التباين في المواقف يعكس طبيعة الفكر الفقهي، الذي لم يكن موحداً، بل كان يسمح بتعدد الاجتهادات.

كما لعب الفقهاء دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام، حيث كانت آراؤهم تؤثر في مواقف الناس من السلطة، سواء من حيث القبول أو المعارضة. وقد أدركت السلطة هذا الدور، فحرصت على استمالة الفقهاء أو احتوائهم، إدراكاً منها أن كسب العلماء يعني كسب المجتمع[9].

ومن جهة أخرى، لم يكن الفقهاء معزولين عن الواقع، بل كانوا يتفاعلون معه، ويعبّرون عن مواقفهم من خلال الفتوى أو الموقف العملي. وقد تجلى ذلك في مواقفهم من بعض القضايا السياسية، مثل البيعة، والخروج على الحاكم، والتعامل مع الظلم، وهي قضايا كانت تطرح نفسها بقوة في تلك المرحلة[10].

إن مكانة الفقهاء في المجتمع العباسي لم تكن مجرد نتيجة لعلمهم، بل كانت أيضاً نتاجاً لدورهم في الحياة العامة، وهو ما جعلهم طرفاً أساسياً في العلاقة مع السلطة، لا يمكن تجاهله أو تهميشه.

المطلب الثالث: أدوات السلطة في التأثير على الفقهاء

لم تكن العلاقة بين السلطة العباسية وفقهاء العراق قائمة على التفاعل العفوي فقط، بل استخدمت السلطة مجموعة من الأدوات والوسائل للتأثير على الفقهاء، سواء بهدف استمالتهم أو توجيههم أو الحد من تأثيرهم. وقد تنوعت هذه الأدوات بين ما هو مباشر، كالتعيين والعزل، وما هو غير مباشر، كالإغراء أو الضغط.

من أبرز هذه الأدوات منصب القضاء، الذي شكّل وسيلة فعالة لربط الفقهاء بالدولة، إذ إن من يتولى هذا المنصب يصبح جزءاً من الجهاز الإداري، ويخضع، بدرجة أو بأخرى، لتوجهات السلطة. وقد كانت الدولة حريصة على اختيار القضاة بعناية، لكنها في الوقت نفسه كانت تمارس حقها في عزلهم إذا لم يتوافقوا مع سياساتها، وهو ما يظهر في حالات الإعفاء والاستعفاء التي شهدتها هذه الفترة [11].

---

[7] المختار، فريال داوود. (2005). دور الشفاء وأثرها العلمي في بغداد خلال العصر العباسي. المورد، 32(2)، 19–29.

[8] علي، ندى جواد محمد. (2012). مورفولوجية مدينتين من العصر العباسي: الكوفة وسامراء. مجلة كلية التربية الأساسية، (75)، 295–310.

[9] الهذال، ناديا أحمد علي. (1996). البريد وطرقه في بلاد الشام والعراق في العصر العباسي (132–450هـ / 750–1058م) (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية.

[10] الضمور، طالب حامد حسن. (1996). التربية والتعليم في العراق في العصر العباسي الأول (132–247هـ / 749–861م) (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة.

[11] الجبوري، سعد رمضان محمد. (2011). الحبوب في العراق خلال العصر العباسي الأول (132–247هـ / 749–861م). مجلة التربية والعلم، 18(4)، 194–201.

كما استخدمت السلطة وسيلة الإغراء المالي، من خلال منح الرواتب والهبات للعلماء، وهو ما كان له أثر في استمالة بعضهم، وإن كان كثير من الفقهاء يتحفظون على قبول هذه العطايا، خشية أن تؤثر في استقلالهم. ولم يكن هذا الإغراء مقتصراً على المال، بل شمل أيضاً المكانة الاجتماعية، والقرب من البلاط، وهي أمور كانت مغرية لبعض العلماء[12].

وفي المقابل، لم تتردد السلطة في استخدام وسائل الضغط، مثل التهديد أو السجن، خاصة في القضايا التي تمس توجهاتها الفكرية أو السياسية. وقد تجلى ذلك بوضوح في محنة خلق القرآن، حيث تعرض بعض الفقهاء للامتحان والإكراه، وهو ما كشف عن حدود العلاقة بين العلم والسلطة، وأظهر أن السلطة قد تتجاوز حدودها في سبيل فرض رؤيتها[13].

ومن الأدوات المهمة أيضاً المؤسسات الإدارية، مثل الشرطة ونيابة بغداد، التي كانت تنفذ أوامر الخليفة في المجالين الديني والإداري، وتعمل على ضبط المجتمع، بما في ذلك العلماء. وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً في مراقبة الفقهاء، والتأكد من التزامهم بسياسات الدولة، وهو ما يعكس مدى تداخل السلطة الدينية بالسلطة السياسية .

كما استخدمت السلطة الخطاب الديني نفسه أداة للتأثير، حيث سعت إلى تقديم نفسها بوصفها حامية الدين، والممثلة للشرعية الإسلامية، وهو ما كان يضع الفقهاء في موقف صعب، إذ إن معارضة السلطة قد تُفهم على أنها معارضة للدين، وهو ما كان يتطلب منهم دقة في التعبير عن مواقفهم[14].

ولم تكن هذه الأدوات دائماً ناجحة، فقد استطاع بعض الفقهاء الحفاظ على استقلالهم، ورفضوا الانصياع للسلطة، بل ووقفوا في وجهها أحياناً، وهو ما يدل على أن العلاقة لم تكن علاقة هيمنة مطلقة، بل كانت علاقة شد وجذب، تتحدد ملامحها وفقاً للظروف والأشخاص[15].

إن دراسة أدوات السلطة في التأثير على الفقهاء تكشف عن طبيعة الدولة العباسية، التي كانت تسعى إلى تحقيق التوازن بين القوة والشرعية، لكنها في بعض الأحيان كانت تميل إلى استخدام القوة على حساب الاستقلال العلمي، وهو ما أدى إلى بروز مواقف مختلفة بين الفقهاء، تراوحت بين التعاون والمعارضة والحياد[16].

المبحث الثاني: مواقف فقهاء العراق من السلطة العباسية وتطبيقاتها

إذا كان الإطار العام الذي أحاط بعلاقة فقهاء العراق بالسلطة العباسية قد اتسم بالتعقيد والتداخل، فإن المواقف التي صدرت عن هؤلاء الفقهاء جاءت انعكاساً مباشراً لذلك الواقع المركّب، فلم تكن هذه المواقف على نسق واحد، ولا يمكن اختزالها في موقف واحد جامع، بل تنوعت بتنوع الشخصيات والظروف والسياقات السياسية والفكرية التي عاشها الفقهاء في تلك المرحلة. وقد شكّلت الفترة الممتدة بين 198هـ و328هـ ميداناً حقيقياً لاختبار العلاقة بين العلم والسلطة، حيث وجد الفقهاء أنفسهم أمام سلطة مركزية قوية تسعى إلى فرض هيبتها، وفي الوقت نفسه تحتاج إلى الشرعية الدينية التي لا تتحقق إلا من خلال العلماء.

إن هذه المرحلة لم تكن مجرد امتداد للمراحل السابقة، بل شهدت تطورات عميقة، خاصة بعد تجربة محنة خلق القرآن، التي تركت أثراً بالغاً في وعي الفقهاء، وحددت إلى حد بعيد طبيعة تعاملهم مع السلطة لاحقاً. كما أن تزايد نفوذ القادة العسكريين، وتحول مركز الثقل السياسي أحياناً، أسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الفقهاء والدولة، فلم يعد الأمر مقتصراً على علاقة مباشرة بين الخليفة والعالم، بل أصبح أكثر تعقيداً، تدخل فيه عوامل متعددة[17].

وقد تباينت مواقف الفقهاء في هذه المرحلة بين التأييد والتعاون مع السلطة، والمعارضة والمواجهة، والحياد الذي يميل إلى الاستقلال العلمي، ولم تكن هذه المواقف مجرد خيارات شخصية، بل كانت تعبيراً عن رؤى فقهية وأخلاقية، تتعلق

---

[12] علي، ندى جواد محمد. (2014). نافذة على مدينة واسط في العصر الأموي والعباسي: دراسة في مورفولوجية المدينة. مجلة التراث العلمي العربي، (2)، 443–466.

[13] كاطع، مؤيد عيدان. (1988). الخدمات الصحية في العراق خلال العصر العباسي (عرض كتاب). المؤرخ العربي، 14(36)، 305–306.

[14] التكريتي، توفيق عبدالكريم. (1976). دراسة في أهم مصادر الشعر في العراق في أواخر العصر العباسي (547–656هـ). مجلة آداب المستنصرية، 1(1)، 137–147.

[15] الزيود، يارا يوسف خليفة. (2020). المرأة التركية في العراق خلال العصر العباسي (132–656هـ / 749–1256م) (رسالة ماجستير). جامعة آل البيت.

[16] قزانجي، فؤاد يوسف. (1971). المكتبات العربية العامة والخاصة في العراق. المورد، 1(1–2)، 55–62.

[17] المختار، مهند نافع خطاب. (2013). دور العلماء وجهودهم تجاه الأزمات الاقتصادية في العراق: العصر العباسي (132–656هـ / 749–1258م). آداب الرافدين، (68)، 299–322.

بمفهوم السلطة، وحدود الطاعة، ومشروعية العمل داخل مؤسسات الدولة. ومن هنا، فإن دراسة هذه المواقف لا تقتصر على سرد الأحداث، بل تتطلب تحليلاً عميقاً يكشف عن دوافعها، وأبعادها، ونتائجها.

المطلب الأول: مواقف التأييد والتعاون مع السلطة

شكّلت مواقف التأييد والتعاون مع السلطة أحد أبرز أنماط العلاقة التي ظهرت بين فقهاء العراق والدولة العباسية، خاصة في ظل إدراك كثير من الفقهاء لأهمية وجود سلطة قوية تحفظ النظام، وتمنع الفوضى، وتتيح تطبيق الشريعة. ولم يكن هذا التعاون دائماً بدافع المصلحة الشخصية، كما قد يُتصور، بل كان في كثير من الأحيان نابعاً من رؤية فقهية ترى في العمل مع السلطة وسيلة لتحقيق المصلحة العامة، ودفع المفاسد.

لقد أدرك بعض الفقهاء أن الابتعاد التام عن السلطة قد يؤدي إلى ترك المجال لغير الأكفاء، أو إلى تغلغل الفساد في أجهزة الدولة، ولذلك اختاروا الانخراط في مؤسساتها، وخاصة القضاء، الذي كان يمثل أهم حلقة وصل بين الفقه والسلطة. وقد كان الخلفاء العباسيون حريصين على استقطاب العلماء لتولي هذا المنصب، لما له من أثر في إضفاء الشرعية على الحكم، وترسيخ العدالة في المجتمع[18].

ومن خلال هذا التعاون، استطاع بعض الفقهاء أن يمارسوا دوراً إصلاحياً من داخل السلطة، حيث كانوا يسعون إلى تطبيق الأحكام الشرعية، وحماية حقوق الناس، والتخفيف من مظاهر الظلم. ولم يكن هذا الدور سهلاً، إذ كان يتطلب توازناً دقيقاً بين الالتزام بالمبادئ الشرعية، والتعامل مع واقع سياسي معقد. ومع ذلك، فإن وجود هؤلاء الفقهاء داخل مؤسسات الدولة أسهم في الحد من بعض التجاوزات، وفي تعزيز صورة الدولة بوصفها قائمة على الشريعة.

كما أن بعض الفقهاء رأوا في طاعة الحاكم، ما لم يأمر بمعصية، واجباً شرعياً، استناداً إلى نصوص شرعية تدعو إلى الحفاظ على وحدة الجماعة، وتجنب الفتنة. وقد انعكس هذا الفهم في مواقفهم، حيث كانوا يميلون إلى التعاون مع السلطة، وتقديم النصح لها، بدلاً من معارضتها بشكل مباشر. ولم يكن هذا الموقف خالياً من النقد، إذ كان هؤلاء الفقهاء يمارسون نوعاً من الرقابة الأخلاقية، وإن كانت في إطار لا يؤدي إلى الصدام[19].

ومن ناحية أخرى، فإن السلطة نفسها كانت تسعى إلى كسب تأييد الفقهاء، من خلال تقريبهم، وإشراكهم في صنع القرار، ومنحهم مكانة اجتماعية مرموقة. وقد أدى هذا التقارب إلى نشوء علاقة متبادلة، تقوم على المصالح المشتركة، حيث تستفيد السلطة من شرعية العلماء، ويستفيد العلماء من قدرتهم على التأثير في السياسات العامة.

ومع ذلك، فإن هذا التعاون لم يكن دائماً إيجابياً، إذ إن بعض الفقهاء قد تأثروا بضغوط السلطة، أو انجذبوا إلى امتيازاتها، مما أدى إلى تراجع دورهم النقدي، وتحولهم إلى أدوات لتبرير سياسات الدولة. وهذا ما أثار انتقادات من قبل فقهاء آخرين، رأوا في هذا السلوك انحرافاً عن الدور الحقيقي للعالم[20].

إن مواقف التأييد والتعاون مع السلطة تعكس جانباً مهماً من العلاقة بين الفقهاء والدولة، لكنها لا تمثل الصورة الكاملة، إذ إنها كانت جزءاً من طيف واسع من المواقف، التي تتراوح بين القبول المشروط، والتعاون الحذر، والتأييد الكامل، وكل ذلك يعكس تنوع الفكر الفقهي، وقدرته على التكيف مع الواقع.

المطلب الثاني: مواقف المعارضة والمواجهة

في مقابل مواقف التعاون، برزت مواقف أخرى اتسمت بالمعارضة والمواجهة، حيث رفض بعض فقهاء العراق الانخراط في مؤسسات السلطة، أو الامتثال لتوجهاتها، خاصة عندما رأوا أنها تتعارض مع مبادئ الشريعة أو تمس استقلالهم العلمي. وقد شكّلت هذه المواقف أحد أبرز مظاهر الصراع بين السلطة والعلماء، وأظهرت حدود القوة التي يمكن أن يمارسها كل طرف.

---

[18] المنير، جمانة راسم. (2012). حركة الترجمة وأثرها في الحضارة العربية الإسلامية في العصر العباسي الأول (العراق، الشام، فارس...) (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية.

[19] الحنيطي، سعد خلف سليمان، و فوزي، فاروق عمر. (1990). فقهاء العراق والسلطة العباسية 132هـ / 749م – 198هـ / 813م: دراسة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، المفرق، الأردن .

[20] جواد، موسى. (2016). القضاة والمسؤولية القضائية في العصر العباسي الأول بين الإعفاء والاستعفاء. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول والثاني، ص. 118–130.

لقد كان الدافع الأساسي لهذه المعارضة هو الحرص على الحفاظ على الدين من التسييس، وعلى استقلال العلم عن السلطة. فقد رأى بعض الفقهاء أن قربهم من السلطة قد يؤدي إلى التأثير في آرائهم، أو إلى استغلالهم لتبرير سياسات لا تتفق مع الشريعة. ولذلك اختاروا الابتعاد، بل ورفضوا تولي المناصب، حتى لو تعرضوا للضغط أو الإكراه[21].

وقد تجلت هذه المواقف بوضوح في قضية محنة خلق القرآن، حيث تعرض عدد من الفقهاء للامتحان، وأُجبروا على إعلان رأي معين، فاختار بعضهم الصمود، ورفض الانصياع، رغم ما تعرضوا له من سجن وتعذيب. وقد شكلت هذه المواقف نموذجاً للمقاومة العلمية، وأكدت أن الفقيه يمكن أن يكون صوتاً للحق، حتى في مواجهة السلطة.

كما أن بعض الفقهاء لم يكتفوا بالامتناع عن التعاون، بل مارسوا نقداً صريحاً للسلطة، من خلال الفتوى أو الموقف العلني، حيث كانوا يبينون أخطاء الحكام، وينصحونهم، بل وأحياناً يعارضونهم إذا رأوا انحرافاً واضحاً. ولم يكن هذا النقد سهلاً، إذ كان يعرضهم لمخاطر كبيرة، لكنه في الوقت نفسه عزز مكانتهم في المجتمع، وجعلهم رموزاً للثبات[22].

ومن جهة أخرى، فإن هذه المعارضة لم تكن دائماً منظمة أو جماعية، بل كانت في كثير من الأحيان فردية، تعبر عن اجتهاد شخصي، وهو ما يعكس طبيعة الفقه الإسلامي، الذي يقوم على الاجتهاد، ولا يلزم الفقهاء بموقف موحد. ومع ذلك، فإن هذه المواقف الفردية كان لها أثر كبير، إذ أسهمت في رسم حدود العلاقة بين العلم والسلطة[23].

وقد أدركت السلطة خطورة هذه المعارضة، فسعت إلى احتوائها أو قمعها، بحسب الظروف. ففي بعض الأحيان كانت تلجأ إلى الترغيب، وفي أحيان أخرى إلى الترهيب، وهو ما أدى إلى توتر العلاقة، وخلق حالة من الحذر المتبادل بين الطرفين[24].

إن مواقف المعارضة والمواجهة تعكس جانباً مهماً من شخصية الفقهاء، وتبرز دورهم كحماة للقيم الدينية، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن التحديات التي واجهوها، وعن الثمن الذي دفعوه مقابل الحفاظ على استقلالهم.

المطلب الثالث: مواقف الحياد والاستقلال العلمي

بين موقفي التأييد والمعارضة، برز اتجاه ثالث اتسم بالحياد النسبي، وهو في الحقيقة ليس حياداً سلبياً، بل موقف يقوم على الحفاظ على الاستقلال العلمي، مع تجنب الانخراط المباشر في الصراع مع السلطة. وقد مثّل هذا الاتجاه خياراً لكثير من الفقهاء الذين رأوا أن أفضل وسيلة لخدمة الدين هي التفرغ للعلم، والابتعاد عن التجاذبات السياسية.

لقد اختار هؤلاء الفقهاء أن يحافظوا على مسافة بينهم وبين السلطة، فلا ينخرطون في مؤسساتها، ولا يعارضونها بشكل مباشر، بل يكتفون بأداء دورهم العلمي، من تعليم وإفتاء، وتوجيه المجتمع. وكان هذا الموقف في نظرهم أكثر أماناً، وأقدر على الحفاظ على نقاء العلم من التأثيرات السياسية[25].

وقد ساعدهم في ذلك المكانة التي كانوا يتمتعون بها في المجتمع، حيث كان الناس يقصدونهم للعلم، ويثقون بآرائهم، مما منحهم نوعاً من الاستقلال، جعلهم أقل حاجة إلى السلطة. كما أن هذا الاستقلال أتاح لهم حرية أكبر في التعبير عن آرائهم، دون الخضوع لضغوط مباشرة.

ومع ذلك، فإن هذا الحياد لم يكن يعني الانفصال الكامل عن الواقع، بل كان هؤلاء الفقهاء يتفاعلون مع الأحداث، ويبدون آراءهم عند الحاجة، لكنهم كانوا يحرصون على عدم الانخراط في صراعات قد تؤثر في دورهم العلمي. وقد كان هذا الموقف محل تقدير من قبل بعض العلماء، الذين رأوا فيه حفاظاً على هيبة العلم[26].

وفي المقابل، تعرض هذا الاتجاه لانتقادات من قبل من يرون أن العالم يجب أن يكون أكثر فاعلية في مواجهة الظلم، وأن الحياد قد يُفهم على أنه نوع من التخاذل. غير أن أنصار هذا الاتجاه كانوا يرون أن لكل فقيه اجتهاده، وأن الحفاظ على العلم لا يقل أهمية عن مواجهة السلطة[27].

---

[21] الظويهر، نورة بنت إبراهيم. (2020). نواب بغداد في العصر العباسي: إسحاق بن إبراهيم نموذجاً (198–235هـ / 813–850م). مجلة كلية دار العلوم، العدد 826، ص. 603–652.

[22] مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. (2020). العدد الثالث، المجلد الأول، أيلول. جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق.

[23] إبراهيم، سفيان ياسين. (2005). سياسة تعيين ولاة الشام والجزيرة في العصر العباسي الأول (132–247هـ / 749–861م) (رسالة ماجستير). جامعة الموصل.

[24] الحنيطي، سعد خلف سليمان، و فوزي، فاروق عمر. (1990). فقهاء العراق والسلطة العباسية 132هـ / 749م – 198هـ / 813م: دراسة تاريخية. (نسخة أخرى من الرسالة). جامعة آل البيت، الأردن.

[25] الحميدان، عبد اللطيف بن ناصر. (2017). صلة السلطة بالقبائل في العصور العباسية المتأخرة: البصرة والبحرين أنموذجاً (300–656هـ / 913–1258م): قراءة في المشهد القبلي. مجلة العرب، المجلد 52، العدد 9–10، ص. 614–634.

[26] مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. (2020). العدد الثالث، المجلد الأول، أيلول. جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق.

إن مواقف الحياد والاستقلال العلمي تمثل بعداً مهماً في العلاقة بين الفقهاء والسلطة، إذ تعكس محاولة لتحقيق التوازن بين الحفاظ على المبادئ، وتجنب المخاطر، وهي مواقف لا تقل أهمية عن مواقف التأييد أو المعارضة، لأنها تسهم في استمرار الدور العلمي للفقهاء، بعيداً عن التقلبات السياسية.

الخاتمة

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن العلاقة بين فقهاء العراق والسلطة العباسية خلال الفترة الممتدة بين 198هـ و328هـ لم تكن علاقة بسيطة يمكن اختزالها في نمط واحد، بل كانت علاقة معقدة ومتداخلة، تشكلت في سياق تاريخي وسياسي وفكري بالغ الحساسية. فقد كان العراق في تلك المرحلة مركزاً للحكم والعلم معاً، وهو ما جعل التفاعل بين الفقهاء والسلطة أكثر كثافة وتأثيراً من غيره من الأقاليم.

لقد أظهرت الدراسة أن الفقهاء لم يكونوا كتلة واحدة في مواقفهم، بل تباينت اتجاهاتهم تبعاً لاختلاف اجتهاداتهم الفقهية، وقراءاتهم للواقع، وتقديرهم للمصلحة الشرعية. فبعضهم اختار التعاون مع السلطة، إيماناً منه بضرورة الحفاظ على النظام، والسعي إلى تحقيق العدل من داخل مؤسسات الدولة، في حين اتخذ آخرون موقف المعارضة، دفاعاً عن استقلال العلم، ورفضاً لأي تدخل سياسي في الشأن الديني، خاصة في القضايا العقدية الكبرى. وبين هذين الاتجاهين، برز اتجاه ثالث حاول أن يحافظ على مسافة من السلطة، متخذاً من الاستقلال العلمي والابتعاد عن الصراع السياسي منهجاً له.

كما كشفت الدراسة أن السلطة العباسية لم تكن بعيدة عن إدراك أهمية الفقهاء، بل سعت إلى استمالتهم بوسائل متعددة، منها التعيين في المناصب، والتقريب، والإغراء، وأحياناً الضغط والإكراه، خاصة في الفترات التي حاولت فيها فرض توجهات فكرية معينة. وقد أدى ذلك إلى بروز حالات من التوتر والصدام، كما في محنة خلق القرآن، التي مثّلت لحظة مفصلية في تاريخ العلاقة بين العلماء والسلطة.

ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن الفقهاء، رغم الضغوط التي تعرضوا لها، تمكنوا في كثير من الأحيان من الحفاظ على قدر من الاستقلال، سواء من خلال رفض المناصب، أو من خلال ممارسة دورهم النقدي، أو عبر الانصراف إلى التعليم والإفتاء بعيداً عن تأثير السلطة. وهذا يدل على أن المؤسسة العلمية كانت تمتلك من القوة المعنوية ما مكّنها من الوقوف أمام السلطة، ولو جزئياً.

وفي المحصلة، فإن هذه العلاقة لم تكن علاقة صراع دائم ولا توافق مطلق، بل كانت علاقة توازن دقيق، تتغير ملامحها بتغير الظروف، وتخضع لعوامل متعددة، سياسية وفكرية واجتماعية. وقد أسهم هذا التفاعل في تشكيل ملامح الفكر الفقهي، وفي تحديد موقع العلماء داخل المجتمع الإسلامي.

النتائج

أسفرت هذه الدراسة عن عدد من النتائج التي يمكن إجمالها في أن العلاقة بين فقهاء العراق والسلطة العباسية اتسمت بالتنوع والتعدد، ولم تكن على نمط واحد، بل تراوحت بين التعاون والمعارضة والحياد، وفقاً لاجتهادات الفقهاء وظروف المرحلة. كما تبيّن أن هذه المواقف لم تكن عشوائية، بل كانت تستند إلى رؤى فقهية وأصولية تتعلق بمفهوم الطاعة، وحدودها، ومشروعية العمل مع السلطة.

وأظهرت الدراسة أن السلطة العباسية كانت تدرك أهمية الفقهاء في تعزيز شرعيتها، ولذلك سعت إلى استقطابهم، خاصة من خلال منصب القضاء، الذي شكّل أداة رئيسية لربط العلماء بجهاز الدولة. وفي المقابل، فإن كثيراً من الفقهاء كانوا يتحفظون على هذا الانخراط، خشية التأثير على استقلالهم العلمي.

كما بيّنت الدراسة أن محنة خلق القرآن كانت نقطة تحول مهمة في العلاقة بين الفقهاء والسلطة، إذ كشفت عن حدود تدخل السلطة في الشأن الديني، وأبرزت مواقف العلماء بين الصمود والاستجابة، وكان لها أثر طويل الأمد في تشكيل الوعي الفقهي تجاه السلطة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الفقهاء الذين اختاروا المعارضة لم يكونوا مجرد معترضين، بل كانوا يستندون إلى رؤية أخلاقية ودينية ترى ضرورة الحفاظ على نقاء الدين من التوظيف السياسي، في حين أن الذين تعاونوا مع السلطة كانوا يرون في ذلك وسيلة لتحقيق المصلحة العامة، مما يعكس اختلافاً في تقدير المصالح والمفاسد.

---

[27] الحنيطي، سعد خلف سليمان، و فوزي، فاروق عمر. (1990). فقهاء العراق والسلطة العباسية 132هـ / 749م – 198هـ / 813م: دراسة تاريخية. (نسخة أخرى من الرسالة). جامعة آل البيت، الأردن.

كما أظهرت الدراسة أن الاتجاه الذي اختار الحياد والاستقلال العلمي كان له دور مهم في الحفاظ على استمرارية العلم، بعيداً عن التقلبات السياسية، وهو ما أسهم في ترسيخ المدارس الفقهية، واستمرار تأثيرها في المجتمع.
وأخيراً، فإن الدراسة أكدت أن العلاقة بين الفقهاء والسلطة كانت عاملاً مهماً في تشكيل الحياة الفكرية والسياسية في العراق، وأن فهم هذه العلاقة يساعد في تفسير كثير من الظواهر التاريخية والفكرية في تلك المرحلة.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي قد تسهم في تعميق فهم هذا الموضوع، وتوسيع مجالات البحث فيه. فمن الضروري أولاً إجراء دراسات أكثر تخصصاً حول مواقف فقهاء بعينهم، وتحليلها في سياقها الزمني والفكري، بدلاً من الاكتفاء بالدراسات العامة، لما لذلك من أثر في تقديم صورة أدق وأكثر تفصيلاً.
كما يُوصى بالاهتمام بدراسة العلاقة بين الفقهاء والسلطة في أقاليم أخرى من الدولة العباسية، ومقارنتها بحالة العراق، من أجل الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، وفهم العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة.
ومن المهم أيضاً توسيع دائرة المصادر المعتمدة في هذا النوع من الدراسات، بحيث لا تقتصر على كتب التاريخ والتراجم، بل تشمل أيضاً المصادر الفقهية والأدبية، لما تحمله من إشارات مهمة تعكس مواقف العلماء وتوجهاتهم.
كما يُوصى بإعادة قراءة هذه التجربة التاريخية في ضوء القضايا المعاصرة، خاصة ما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، ودور العلماء في الحياة العامة، وذلك بهدف الاستفادة من التجربة التاريخية في معالجة الإشكالات الراهنة.
وأخيراً، فإن من الضروري تشجيع الدراسات البينية التي تجمع بين التاريخ والفقه والفكر السياسي، لما لذلك من أثر في تقديم رؤية شاملة ومتوازنة، تساعد على فهم أعمق للعلاقة بين السلطة والعلماء، بوصفها إحدى القضايا المركزية في التاريخ الإسلامي.

المراجع:

1. حراحضة، زينب خلف علي، و فوزي، فاروق عمر. (2003). موقف فقهاء العراق من السلطة العباسية من 198هـ / 813م إلى 334هـ / 945م: دراسة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، المفرق، الأردن .
2. الحنيطي، سعد خلف سليمان، و فوزي، فاروق عمر. (1990). فقهاء العراق والسلطة العباسية 132هـ / 749م – 198هـ / 813م: دراسة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، المفرق، الأردن .
3. جواد، موسى. (2016). القضاة والمسؤولية القضائية في العصر العباسي الأول بين الإعفاء والاستعفاء. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول والثاني، ص. 118–130 .
4. الظويهر، نورة بنت إبراهيم. (2020). نواب بغداد في العصر العباسي: إسحاق بن إبراهيم نموذجاً (198–235هـ / 813–850م). مجلة كلية دار العلوم، العدد 826، ص. 603–652 .
5. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. (2020). العدد الثالث، المجلد الأول، أيلول. جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق .
6. الحميدان، عبد اللطيف بن ناصر. (2017). صلة السلطة بالقبائل في العصور العباسية المتأخرة: البصرة والبحرين أنموذجاً (300–656هـ / 913–1258م): قراءة في المشهد القبلي. مجلة العرب، المجلد 52، العدد 9–10، ص. 614–634 .
7. الحنيطي، سعد خلف سليمان، و فوزي، فاروق عمر. (1990). فقهاء العراق والسلطة العباسية 132هـ / 749م – 198هـ / 813م: دراسة تاريخية. (نسخة أخرى من الرسالة). جامعة آل البيت، الأردن.
8. أحمد، عبدالجبار حامد. (2001). الجهاز التعليمي والخدمي في مدارس العراق في العصر العباسي. *آداب الرافدين*، (34)، 152 .194–
9. عناية، مصطفى حسين محمد. (1992). ثلاث شواعر من العصر العباسي *بيادر*، (7)، 67 .76–
10. رحمة الله، مليحة. (1970). بناء المجتمع العراقي في العصر العباسي: دراسة تاريخية عن الطوائف الدينية والطبقية وعناصر السكان. *حولية كلية البنات*، (6)، 181 .194–

11.العنبري، ابتسام حمزة. (2003). أدب الزهد في العصر العباسي الأول .العقيق، 23(46–45)، 239 .242–

12.المختار، فريال داوود. (2005). دور الشفاء وأثرها العلمي في بغداد خلال العصر العباسي .المورد، 32(2)، 19 .29–

13.علي، ندى جواد محمد. (2012). مورفولوجية مدينتين من العصر العباسي: الكوفة وسامراء .مجلة كلية التربية الأساسية، (75)، 295 .310–

14.الهذال، ناديا أحمد علي .(1996). البريد وطرقه في بلاد الشام والعراق في العصر العباسي (132–450هـ / 750–1058م) (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية .

15.الضمور، طالب حامد حسن .(1996). التربية والتعليم في العراق في العصر العباسي الأول (132–247هـ / 749–861م) (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة .

16.الجبوري، سعد رمضان محمد. (2011). الحبوب في العراق خلال العصر العباسي الأول (132–247هـ / 749–861م) .مجلة التربية والعلم، 18(4)، 194 .201–

17.كاطع، مؤيد عيدان. (1988). الخدمات الصحية في العراق خلال العصر العباسي (عرض كتاب) .المؤرخ العربي، 14(36)، 305 .306–

18.التكريتي، توفيق عبدالكريم. (1976). دراسة في أهم مصادر الشعر في العراق في أواخر العصر العباسي (547–656هـ) .مجلة آداب المستنصرية، 1(1)، 137 .147–

19.قزانجي، فؤاد يوسف. (1971). المكتبات العربية العامة والخاصة في العراق .المورد، 1(2–1)، 55 .62–

20.المختار، مهند نافع خطاب. (2013). دور العلماء وجهودهم تجاه الأزمات الاقتصادية في العراق: العصر العباسي (132–656هـ / 749–1258م) .آداب الرافدين، (68)، 299 .322–

21.المنير، جمانة راسم .(2012). حركة الترجمة وأثرها في الحضارة العربية الإسلامية في العصر العباسي الأول (العراق، الشام، فارس...) (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية .

22.إبراهيم، سفيان ياسين .(2005). سياسة تعيين ولاة الشام والجزيرة في العصر العباسي الأول (132–247هـ / 749–861م) (رسالة ماجستير). جامعة الموصل .

23.علي، ندى جواد محمد. (2014). نافذة على مدينة واسط في العصر الأموي والعباسي: دراسة في مورفولوجية المدينة .مجلة التراث العلمي العربي، (2)، 443 .466–

24.الزيود، يارا يوسف خليفة .(2020). المرأة التركية في العراق خلال العصر العباسي (132–656هـ / 749–1256م) (رسالة ماجستير). جامعة آل البيت .